

**بروتوكول اتفاق
حول
الزيادات في الأجور في قطاع الوظيفة العمومية
والمؤسسات والمنشآت العمومية**

تكريراً لسياسة الحوار ومبدأ المفاوض الاجتماعي التي تأسست عليه العلاقات بين الأطراف الاجتماعية، التأمت بقصر الحكومة بالقصبة جلسة عمل بإشراف السيد حمادي الجبالي رئيس الحكومة، ضمت عدداً من أعضاء الحكومة وعدداً من أعضاء المكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل يترأسهم الأمين العام السيد حسين العباسi، حول المفاوضات الاجتماعية في قطاع الوظيفة العمومية والمؤسسات والمنشآت العمومية،

وليانا بضرورة إعادة الاعتبار للعمل وال الحاجة الملحة لمزيد البذل والعطاء لتحسين مردودية الإدارة والأعوان والمؤسسات بما يحقق أهداف التنمية ويضمن العمل اللائق والعيش الكريم للمواطن التونسي،

وحرصاً على مواصلة تحسين الأوضاع المادية للأعوان العموميين في إطار يحافظ على مصالح جميع الأطراف ويوفق بين متطلبات المرحلة القادمة وامكانيات البلاد في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد وبحسامة التحديات والرهانات وضرورة تأمين التوازنات المالية من جهة، وطمأنة الأعوان بالقطاع العمومي من جهة أخرى،

وانطلاقاً من الروح الوطنية والشعور بالمسؤولية والوعي العميق بطبيعة المرحلة القادمة لوضع مصلحة البلاد فوق كل اعتبار، وفي إطار السعي إلى تكريس السلم الاجتماعي،

اتفق الطرفان على ما يلي:

الإسكندرية ٢٠١٣
الإسكندرية ٢٠١٣

أولا - بالنسبة للوظيفة العمومية :

- 1 - تسدد لكافة أعنوان الوظيفة العمومية على اختلاف أصنافهم وأسلاكهم المهنية زيادة شهرية في الأجور بعنوان سنة 2012 ضبط مبلغها بـ 70 دينارا يدفع على قسطين :
 - قسط أول يساوي 50 % من مبلغ الزيادة أي 35 دينار يدفع سنة 2012 وذلك في نفس الشهر الذي انطلقت منه الزيادة المسندة بعنوان سنة 2011 .
 - قسط ثان يساوي بقية مبلغ الزيادة أي 35 دينارا يدفع بداية من أول جانفي 2013.
- 2 - يواصل التفاوض مع أسلاك أساتذة التعليم العالي والأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان الإستشفائيين الجامعيين ويستثنون من تطبيق هذا الاتفاق.
- 3 - لا يمكن الجمع بين الزيادة في الأجور الناجمة عن هذا الاتفاق والزيادات الناجمة عن اتفاقات سابقة أبرمت بعنوان إحداث منح خصوصية أو زيادات في الأجور بعنوان سنة 2012.
- 4 - لا يمكن المطالبة بزيادات في الأجور لها انعكاس مالي قبل شهر جويلية 2013.

ثانيا - بالنسبة للمؤسسات والمنشآت العمومية :

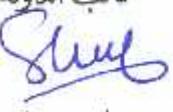
- 1 - يتم التفاوض حول الزيادات في أجور أعنوان المؤسسات والمنشآت العمومية بعنوان سنة 2012 على مستوى مركري في إطار لجنة تضم ممثلين عن الحكومة وممثلين عن الاتحاد العام التونسي للشغل .
- 2 - يقع الأخذ بعين الاعتبار طاقة كل مؤسسة ومنظمة عمومية وخصوصيتها في نطاق يهدف لدعم القطاع العام وتحفيزه على مواجهة التحدّيات.
- 3 - يتم الشروع في التفاوض بداية من اليوم الموالي لإمضاء هذا الاتفاق.

الصادق
الوزير

- 4 - ينهي التفاوض في أجل أقصاه 30 سبتمبر 2012 .
- 5 - يبدأ مفعول الزيادات في الأجور بعنوان سنة 2012 في نفس الشهر الذي انطلقت منه الزيادات المسندة بعنوان سنة 2011 .

تونس في 15 أوت 2012

الإمضاءات

عن الاتحاد العام التونسي، للشغل	عن الحكومة
الأمين العام المساعد المسؤول عن الوظيفة العمومية	وزير الشؤون الاجتماعية
	
حفيظ حفيظ	الدكتور خليل الزاوي
الأمين العام المساعد المسؤول عن الدواوين والمنشآت العمومية	الكاتب العام للحكومة
	
كمال سعد	رضا عبد الحفيظ
	عن وزير المالية
	كاتب الدولة
	
	سليم بيساس